

ورقة عمل

مدى إلتزام المصارف العربية بأليات الإستثمار والتوظيف المالي و ضمانات الإئتمان في المنطقة العربية، وما حققه إتحاد المصارف العربية من خطوات في هذا الإلتجاه

تقديم

الدكتور فؤاد شاكر

أمين عام إتحاد المصارف العربية

في

**المؤتمر الإقليمي الثاني حول: "أفاق وتحديات تحديث البيئة القانونية
لتنشيط الأعمال والإستثمار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"**

2010/1/23-22

فندق لو رويال، بيروت، الجمهورية اللبنانية

اود في البداية ان اتوجه بالشكر الى المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، على دعوتهم لي للحديث ضمن برنامج المؤتمر الاقليمي الثاني.

ايها الحضور الكريم،

يعرّف الاستثمار بأنه تأجيل الاستهلاك في الوقت الحالي من أجل زيادة الاستهلاك في المستقبل. لذلك، فإن الاستثمار "الحقيقي" هو وضع أو تسخير عوامل الانتاج المتاحة اليوم (رأس المال، الارض، رأس المال البشري، والتكنولوجيا)، في مجالات منتجة فعلاً وتؤدي إلى خلق قيمة مضافة في المستقبل.

كما بات معروفاً، يعتمد الاستثمار على آليات متعددة، بعضها تقليدي وبعضها حديث. من هذه الآليات على سبيل المثال:

1. السوق النقدي حيث الاستثمارات قصيرة الاجل؛
2. سوق رأس المال حيث الاستثمارات متوسطة وطويلة الاجل؛
3. المصارف المتخصصة التي تعمد الى تمويل قطاعات محددة (مثلا الصناعة)؛
4. مصارف الاستثمار والتي تقدم خدمات مختلفة عن الوظيفة التقليدية للمصارف التجارية (ومن هذه الخدمات: إدارة محافظ الاستثمار، تداول الاوراق المالية، وغيرها)؛
5. الـ Venture Capital Finance، والذي يشمل إما تمويل مشروعات جديدة او تطوير مشروعات قائمة؛
6. شركات الايجار التمويلي؛

7. المصارف التجارية، والتي تمنح للافراد، الشركات والحكومات. وهذه القروض تنقسم الى:

(1) قروض لتمويل عملية (أو عمليات) محددة (Transactional)،

(2) قروض موسمية (Seasonal)،

(3) قروض متوسطة الاجل (Cyclical)، و

(4) قروض شبه دائمة (Quasi permanent).

ولا بد من الاشارة هنا الى ان المصارف التجارية تمويل الحصة الاكبر من الاستثمارات في الدول العربية، ويعود ذلك الى محدودية دور الآليات الأخرى، أو ربما الثقافة الاستثمارية السائدة. وبنتيجة ذلك، فإن معظم عمليات الاستثمار تمر عبر المصارف التجارية.

ايها الحضور الكريم،

لا يزال الاستثمار في الدول العربية يستند بشكل كبير على آليات الاستثمار التقليدية، ويتردد في الاعتماد على الآليات الحديثة السائدة في الدول الأخرى. وهذا يؤدي الى الاعتماد شبه الكامل على المصارف التجارية للحصول على رؤوس الاموال بهدف الاستثمار بدلاً من الاعتماد على الآليات الأخرى.

من جهة، قد يكون سبب ذلك هو السياسة المتبعة لدى معظم المصارف العربية بأن تكون "مصرفاً شاملاً" يقدم معظم انواع الخدمات التمويلية والاستثمارية، بعكس المدرسة الانكليزية التي تستند على ان يكون المصرف متخصصاً في نشاط محدد.

ومن جهة اخرى، فقد يكون ذلك الى عدم توفر المجالات الاخرى، ومحدوية الدور الذي تلعبه، على سبيل المثال، شركات التمويل (Finance Companies)، صناديق الاستثمار (Investment Funds)، صناديق التحوط (Hedge Funds)، الـ Venture Capital Funds، الـ Credit Unions، وغيرها.

ايها الحضور الكريم،

يهدف اتحاد المصارف العربية إلى أن يكون القطاع المصرفي العربي رافداً أساسياً للنمو والتنمية في المنطقة العربية، عبر التعريف بآليات الاستثمار الحديثة، إلى جانب تطور قاعدة الخدمات المصرفية وتحسين آليات إدارة المخاطر والأزمات والالتزام بالمعايير المصرفية العالمية بما يتماشى مع ركائز العمل المالي الحديث. كما يعمد إلى فتح آفاق استثمارية جديدة تتخطى حدود الاستثمار التقليدي المستند إلى الاقراض، وتحفيز المصارف والمؤسسات المالية العربية على الاعتماد أكثر على آليات حديثة في الاستثمار، وذلك عن طريق الندوات، المنتديات، والمؤتمرات التي ينظمها.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن اتحاد المصارف العربية عمد إلى إطلاق مشروع مركز البيانات والمعلومات **DIC** والذي هو عبارة عن مشروع بوابة إلكترونية إنبثقت من الموقع الإلكتروني للاتحاد منذ نحو 5 سنوات، وسوف تمثل مصدراً "أولياً" للكثير من البيانات والمعلومات التي يجمعها الإتحاد من مصادرها الأصلية، ويقوم بدراساتها وتصنيفها وفتحها لزمري الموقع، لتعزيز الصورة العامة للمصارف العربية على كافة الأصعدة، مع إيجاد تواصل فعال بينها وبين المجتمع المصرفي والمالي والإستثمري الدولي.

شكراً لحسن استماعكم